الإصدار السادس – العدد تسعة وخمسون
تاريخ الإصدار: 2 – أيلول – 2023م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

"تأثير الصادرات والواردات الدوائية على النمو الإقتصادي في المملكة العربية السعودية للفترة (1991-2021)"

"The effect of pharmaceutical exports and imports on economic growth in the Kingdom of Saudi Arabia for the period(2021-1991) "

إعداد الباحثتان:

سحاب عزيز

باحث ماجستير– قسم الاقتصاد

قسم الاقتصاد، كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك سعود، الرياض

نسرين عزيز

معيدة – قسم إدارة الأعمال

قسم إدارة الأعمال – كلية الآداب والإدارة جامعة بيشة، بيشة.

الإصدار السادس – العدد تسعة وخمسون
تاريخ الإصدار: 2 – أيلول – 2023م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

الملخص:

هدف الدراسة معرفة تأثير الصادرات والواردات الدوائية على النمو الاقتصادي في المملكة العربية، مع توضيح أهمية ذلك من خلال تتبع المؤشرات لكلا من الصادرات والواردات الدوائية بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي، ومعرفة نسبة النمو لكلا منهما ولذلك افترضت الدراسة وجود علاقة ذو دلالة إحصائية بين الصادرات والناتج المحلي الاجمالي للقطاع غير النفطي عند مستوى دلالة 5%. وكذلك وجود علاقة ذو دلالة إحصائية بين الواردات والناتج المحلي الاجمالي للقطاع غير النفطي عند مستوى دلالة 5% ولتحقيق فرضيات الدراسة اعتمدت الدراسة على تعتمد الدراسة على منهجية الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزع للتكامل المشترك Autoregressive Distributed Lag (ARDL) عبر تحليل بيانات السلاسل الزمنية خلال الفترة 1991–2021، وذلك عبر نتائج التقدير والتي يمكن من خلالها ملاحظة وجود أثر معنوي لصادرات الدوائية والواردات الدوائية على الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير النفطي وذلك في الأجل الطويل ،وهذا يشير إلى أهمية تنويع قاعدة الصادرات للملكة حيث أن النسب كانت ضئيلة جدا وذلك يعود لأن الدولة تعتمد وبشكل كبير على النفط ومشتقاته في صادراتها.

الكلمات المفتاحية: الصادرات الدوائية، الواردات الدوائية، اقتصاديات الدواء، الأدوية الجنيسة.

1. الإطار العام للدراسة

1-1 المقدمة

النمو الاقتصادي الذي تشهده المملكة العربية السعودية مقترن مع نمو سكاني متزايد وفي السنوات الأخيرة زادت ميزانية الرعاية الصحية في المملكة العربية السعودية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي وتم دعم هذا النمو من خلال محددات الطلب الرئيسية شاملا ذلك ارتفاع مستويات الثروة وزيادة الاستهلاك المتعلق بالأدوية وزيادة عدد الأمراض المزمنة مثل: أمراض الجهاز الهضمي والسكري ؛لذلك تعد الصناعات الدوائية أحد أبرز القطاعات التي تسعى المملكة العربية السعودية بتحسين القطاع الخاص بها وذلك من خلال الخطط التنموية التي طرحتها المملكة هذا عدا عن رؤية 2030 والتي أسهمت في التعجيل والتحسين من الخطط المطروحة وذلك بطرح العديد من البرامج والسياسات المتعددة وأبرزها فيما يتعلق بالجانب الصناعي والمساهمة في زيادة الصادرات الوطنية مع العمل على تخفيض الواردات ،وفيما يتعلق بالجانب الدوائي فالمملكة العربية السعودية تسعى إلى تحقيق الأمن الدوائي ،ومواجهة التحديات الوبائية ،وذلك من خلال خلق صناعات دوائية قادرة على المساهمة في الناتج الوطني ،وطرح الكثير من المبادرات المساهمة في زيادة وتوسع المصانع داخل المملكة ؛إذ بلغ عددها نهاية 2021 ما يقارب 40 مصنع ،وقدر حجمها السوقي 30 مليار ريال ،وتغطي هذه المصانع ما يقدر بـ 36 % من السوق السعودي ويقدر حجم النمو السنوي 5 % وتتجاوز قيمة الصادرات المليار والنصف سنويا ،و بلغ عدد الدول التي تصدر لها المملكة 34 دولة معظمهما من الدول العربية[1] ،وبما أن القطاع الدوائي أحد أبرز ،و أهم القطاعات لأي دولة، فتحقيق فائض في الميزان التجاري الدوائي يحقق الأمن الدوائي من جهة ،ويشكل مورد اقتصادي جيد من جهة أخرى ،ونجد أن المملكة العربية

1 تم الحصول على النسب من خلال ورشة العمل الافتراضية الأولى لجذب وتوطين الصناعات الدوائية التي نظمها المركز الوطني للتنمية الصناعية تحت شعار " صناعة دوائية مستدامة، "

السعودية وبشكل عام تحقق فائض في ميزانها التجاري فلقد بلغ الفائض في عام 2021 للصادرات البترولية 758.13 مليار ريال في حين بلغت الصادرات الغير بترولية عن ذات العام 231.5 مليار ريال (الوطن ، 2022) ،ويمكن أن نلاحظ مما سبق أن الفائض يصب في صالح ارتفاع قيمة الصادرات البترولية ، وبناء على ذلك لازالت بعض القطاعات تعاني من العجز التجاري في الميزان الخاص بها مثل: القطاع الدوائي حيث أنه من خلال البيانات التي تم الحصول عليها من الهيئة العامة للإحصاء ،ومقارنة الصادرات والواردات عن نفس فترة الدراسة نجد أنه يمر بعجز طوال السنوات الماضية حيث بلغ في نهاية 2021 (-301162435978) ،ونتيجة لهذا العجز فأنه لابد من التركيز على الصادرات الدوائية، وتنميتها حيث يعد دعم الصناعات الدوائية من أهم محققات الأمن الدوائي الوطني ،و أحد محققات ركائز الخطط التنموية المستقبلية للمملكة العربية السعودية حيث تسعى المملكة وفق رؤية 2030 إلى تنويع قاعدة الصادرات عبر تنمية المصادر الغير نفطية.

وفي ضوء ما سبق هدفت هذه الدراسة في معرفة تأثير كلا من الصادرات، والواردات الدوائية على النمو الاقتصادي باستخدام الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير النفطي كمؤشر عن النمو الاقتصادي، لتقدير مؤشرات الكفاءة الاقتصادية للتجارة الخارجية، وذلك عن الفترة الزمنية (1991- 2021) م.

1-2 مشكلة الدراسة

تمثل المملكة العربية السعودية أحد أكبر وأهم الأسواق في الشرق الأوسط من ناحية الدواء ومن خلال مقارنة الصادرات بالواردات نلاحظ أن الميزان التجاري للقطاع الدوائي لازال يواجه عجز، وهذا عائد لتفوق الواردات على الصادرات خصوصا في هذا القطاع لضعف الصناعة من جانب ،واستيراد مكونات التصنيع من جانب آخر ،ونظرا لما يشهده العالم من التغير في الطلب على الدواء ،و بعد الاطلاع على التقارير والخطط التنموية التي تم نشرها مؤخرا و التي تم وضعها لسعي المملكة لتنفيذ خطة التحول الوطني أنه يجب تسليط الضوء على أهمية التصنيع الدوائي داخل المملكة نظرا لدوره الإيجابي في تعزيز الناتج المحلي الإجمالي ،وتوفير موارد النقد الأجنبي ،وخفض البطالة ،وكذلك لما له من دور في تحقيق الأمن الدوائي والصحة العامة ،وبما أن الخطط تمتاز بواقعها التكاملي نجد أن الاهتمام بالتصنيع الدوائي له دوره كذلك في تعزيز الجوانب الأخرى من الصناعات ،وغيرها من الخطط التنموية ؛ و هذا ما أحاول الوصول له من خلال دراسة تأثير الصادرات والواردات الدوائية على النمو الاقتصادي في المملكة العربية خلال الفترة الممتدة من عام 1991 إلى عام 2021 م.

1-3 أهداف الدراسة

وحسب ما تم ذكره من أهمية لهذه الدراسة فإن الهدف الرئيسي من البحث هو معرفة تأثير الصادرات والواردات الدوائية على النمو الاقتصادي عن الفترة (1991 إلى 2021) م في المملكة العربية السعودية، وذلك من خلال أولا: استعرض الميزان التجاري للقطاع الدوائي، وثانيا: تقدير مؤشرات الكفاءة الاقتصادية للتجارة الخارجية وذلك من خلال: 1- متوسط ميل الصادرات الدوائية إلى الناتج المحلي الإجمالي ،2- متوسط ميل الواردات الدوائية إلى الناتج المحلي الإجمالي ،3- درجة الانكشاف الاقتصادي ،4- معدل التغطية ،و ثالثاً: من خلال بناء نموذج قياسي تم استخدام الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الغير نفطي كمتغير تابع، والصادرات الدوائية، والواردات الدوائية كمتغيرات مستقلة ،ولكي تحقق الدراسة أهدافها تم الاعتماد على البيانات الثانوية المتحصل عليها من الهيئة العامة للإحصاء ،و لتحقيق ما سبق سيتم تقدير ،وتحليل النموذج من خلال تطبيق نموذج الانحدار الخطي المتعدد لاختبار فرضيات الدراسة

بواسطة استخدام برنامج (EVIEWS-12) لتحليل بيانات السلاسل الزمنية عن الفترة المذكورة وتقديم أهم النتائج، والتوصيات بما يلائم، ويناسب الاقتصاد في المرحلة الحالية، ويسهم في النمو في المستقبل.

1-4 أهمية الدراسة

تكمين أهمية هذه الدراسة في توضيح أثر الصادرات والواردات الدوائية في تحقيق النمو الاقتصادي حيث تعد الصادرات أحد أبرز مصادر النقد الأجنبي المستفاد منه في كلا من أولا: تمويل عمليات الاستيراد وثانياً: خفض العجز في ميزان المدفوعات إضافة إلى ذلك للتصدير أهمية للصناعات وسلاسل الإمداد والتواجد المستمر في الأسواق الخارجية للشركات والذي بدوره يعمل على زيادة القدرة على المنافسة والحصول على حصة في الأسواق المستهدفة للمنتجات السعودية (الصادرات السعودية ،2019) ،و تكمن أهمية هذه الدراسة أنه و من خلال مقارنة الواردات بالصادرات تبين أنه لازال لدينا عجز في الميزان التجاري الدوائي إضافة إلى أن معظم الأدبيات السابقة تركز على الصادرات والواردات كنسبة كلية من الناتج المحلي الإجمالي دون تخصصيها لقطاع معين.

1-4 حدود الدراسة:

حدود مكانية: تقتصر الدراسة على "قطاع الصادرات والواردات الدوائية في المملكة العربية السعودية"

حدود زمانية: تقتصر الدراسة على الفترة من عام (1991-2021) م

حدود موضوعية: "تأثير الصادرات والواردات الدوائية على النمو الاقتصادي للفترة (1991-2021)"

1-5 فرضيات البحث:

- وجود علاقة عكسية معنوية ذات دلالة إحصائية بين الصادرات الدوائية والناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير النفطي.
- وجود علاقة طردية معنوية ذات دلالة إحصائية بين الواردات الدوائية والناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير النفطي.

1-6 منهجية وأدوات الدراسة:

ومن أجل حل مشكلة البحث واثبات فرضيات الدراسة، وتحقيق أهدافها فلقد اعتمدت الدراسة على؛ أولا: الأسلوب الوصفي التحليلي، وذلك من خلال مقارنة الصادرات بالواردات عن نفس الفترة؛ ثم دراسة علاقة الصادرات والواردات الدوائية بالناتج المحلي الاجمالي للقطاع غير النفطي عبر استخدام مؤشرات التجارة الخارجية التالية (الميل المتوسط للصادرات الدوائية – الميل المتوسط للواردات الدوائية – الانكشاف التجاري – معدل التغطية)، وثانياً: من خلال الأسلوب الكمي من أجل بناء نموذج قياسي لتفسير أثر الصادرات والواردات الدوائية على النمو الاقتصادي.

1-7 اهم مصطلحات الدراسة

الناتج المحلي الاجمالي Gross domestic product:

وهو أحد المؤشرات الأولية المستخدمة لقياس صحة أو حجم اقتصاد البلاد. حيث إنه يقيس القيمة النقدية لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة في بلد خلال فترة معينة (ربع أو سنة). السلع والخدمات النهائية هي تلك التي يتم شراؤها من قبل المستخدم النهائي: 1- الاستهلاك النهائي للأسر والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية، والحكومة، 2- الأصول الثابتة، 3 رأس المال، 4- الصادرات ناقص الواردات. (الهيئة العامة للإحصاء، 2019، ص2)

الناتج المحلي لإجمالي غير النفطي Non-oil GDP: الجزء من الناتج المحلي الإجمالي الناتج عن القطاع غير النفطي، غير شامل رسوم الاستيراد. (الهيئة العامة للإحصاء، 2019، ص2)

اقتصاديات الدواء Pharmacoeconomics :

وصف وتحليل تكاليف العلاج الدوائي لأنظمة الرعاية الصحية والمجتمع حيث تقارن التكاليف أي المواد المستهلكة والعواقب المترتبة على ذلك ويقصد بها: (السريرية والاقتصادية والإنسانية). (شهاب،2021: ص4)

صادرات الصناعات الدوائية Pharmaceutical exports: تعرف بأنها السلع والخدمات الدوائية التي تقوم الدولة بإعدادها للتصدير خارج المملكة العربية السعودية (الجبوري؛2018: ص5)

وبناء على ما سبق حيث لم يذكر في الأدبيات السابقة مصطلح محدد للواردات الدوائية فيمكن أن نعرف مفهوم واردات الصناعات الدوائية Pharmaceutical imports: بأنها السلع والخدمات الدوائية التي تقوم الدولة بإدخالها إلى السوق المحلي بعد اخضاعها للإجراءات الجمركية.

الدواء الجنيس Generic Drugs:

يعرف بأنه أي منتج صيدلاني نوعي مماثلا للمنتج الصيدلاني الأصلي إذا كان له نفس التركيب النوعي، والكمي من حيث العناصر الفعالة، وكان معروفا تحت الشكل الصيدلاني نفسه، وأثبتت الدراسات ملائمته لتجهيز البيولوجي عند الضرورة على تكافئه البيولوجي مع المنتج السابق (بوخاري، 2018، ص 173).

1-8 الدراسات السابقة:

يعد دعم الصناعات الدوائية هو أحد محققات الأمن الدوائي ولا تقل أهمية الدواء عن السلاح والغذاء، بل أن حاجة الدول النامية لتحقيق الأمن الدوائي تعد الأشد، وحسب ما ورد في تقرير واردات الصناعات الدوائية 2015 فإن واردات دول مجلس التعاون الخليجي من المنتوجات الدوائية زادت بحصة بلغ مقدارها 37% من اجمالي الواردات لعام 2015م ،و وفق دراسة العناني، وليد (2021) بعنوان أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري لقطاع الأدوية (دراسة تطبيقية) لقد هدفت الدراسة لقياس أ ثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري لقطاع الأدوية للفترة 1980 إلى 2019 وتم اتباع المنهج القياسي لتحقيق هذا الهدف

الإصدار السادس – العدد تسعة وخمسون
تاريخ الإصدار: 2 – أيلول – 2023م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

عن طريق استخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة وتوصلت الدراسة إلى أن تقلبات السعر ذو معنوية موجبة في الأجل القصير وعكس ذلك في الأجل الطويل وهذا عائد إلى أن قطاع الأدوية عديم المرونة أما بالنسبة للمتغيرات الأخرى كانت معنوية في كلا الأجلين ولقد أوصى الباحث بتكثيف الدراسات في هذا المجال ،والعمل على تركيز التوسع الراسي وليس الأفقي فقط هذا فيما يخص الإنتاج ولقد اشتركت كلا الدراستين في طريقة التوصل للمشكلة عن طريق مقارنة الصادرات بالواردات والمنهجية المتبعة ،و اختلفت كلا الدراستين من حيث المتغيرات و الفترة الزمنية والدولة والنموذج القياسي ، و في دراسة الجبوري، غزوان. (2018) بعنوان أثر صادرات الصناعات الدوائية في تحسين الميزان التجاري في الأردن هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر صادرات الصناعات الدوائية في تحسين الميزان التجاري في الأردن، ولتحقيق ذلك تم استخدام المنهج الوصفي والقياسي ،واستخدمت الدراسة الانحدار الخطي البسيط وبيانات السلاسل الزمنية للفترة (1990– 2016)، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سلبية ومعنوية لصادرات الصناعات الدوائية في الميزان التجاري مما يعني وجود أثر ايجابي على تحسين الميزان التجاري ولقد أوصت الدراسة في إزالة تلك العوائق من خلال جذب رؤوس الأموال وإقامة المناطق الحرة تشترك كلا من الدراسة في المنهجية والعنوان تختلف دراستي من حيث الفترة الزمنية والمنطقة والمتغيرات ، و في دراسة الجهني، محمد – (2019) بعنوان توطين صناعة الدواء في المملكة العربية السعودية وقدرتها التنافسية: (دراسة تطبيقية على الشركة السعودية للصناعات الدوائية) خلال الفترة من (2005 م –2017 م) لقد هدف الباحث إلى تسليط الضوء على مؤشرات القدرة التنافسية للصناعة الوطنية في مجال التصنيع الدوائي ،والعوامل المؤثرة فيها ومن الفرضيات التي طرحها الباحث هو تأثر الصناعات الدوائية في المملكة العربية السعودية بمجموعة من التحديات التي تحد من توسعها –الدعم الحكومي المتنوع يعزز من قدرة الصناعة الدوائية على مواجهة التحديات ولتحقيق هدف الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي ولقد استخدم أساليب الاحصاء الوصفي من نسب مئوية وجداول لتحليل بياناته ولقد كان من ابرز النتائج التي توصل لها أنه قام بربط أهمية توطين الصناعات الدوائية في المملكة العربية السعودية بأهمية تحقيق الأمن الدوائي والذي يمثل بدوره مكوناً أساسيا من مكونات الأمن الوطني وكذلك وجد أن الطلب على الدواء في المملكة العربية السعودية يتزايد مع تزايد الطلب على الخدمات الصحية في ظل النمو السكني للسكان وتزايد اعداد الحجاج والمعتمرين في حين أن عرض الدواء يعتمد بدرجة كبيرة على الاستيراد بما يكلف المملكة مبالغ كبيرة من النقد الأجنبي الأمر الذي يؤكد على أهمية وضرورة التوجه نحو إحلال واردات الدواء عن طريق توطين الصناعات الدوائية ولقد اتفقت كلا الدراستين من حيث المنهجية ومن حيث مقارنة كلا من الميل المتوسط للصادرات والواردات الدوائية ،واختلفت من حيث المدة و الأهداف وتركيز دراسة الجهني على التنافسية والتوطين.

2. الإطار النظري

1-1 تأثير الصادرات والواردات الدوائية على النمو الاقتصادي:

ترتبط قطاعات علوم الحياة مثل التقنية الحيوية والصناعات الدوائية والتقنية الطبية بالقوة الاقتصادية العامة للدول ومستويات الانفاق التي تقوم بها على الرعاية الصحية فارتفاع متوسط عمر السكان أو الأمراض المزمنة أو المرتبطة بنمط الحياة للأفراد والأدوية التجارية المطروحة في السوق إضافة إلى التطورات الحديثة في مجال التقنية الطبية عملت على نمو هذا القطاع (واردات الصناعات الدوائية ، 2015،ص 4) ،ومن هذا المنطلق سيتم تحليل قطاع الأدوية أولاً من خلال الميزان التجاري لقطاع الدواء ثانيا : من خلال مؤشرات الاقتصاد الكلي وسيتم استخدام مؤشر كلا من الصادرات والواردات الدوائية وذلك بمعرفة نسبة نمو كلاً من قطاع الصادرات والواردات الدوائية إلى الناتج المحلي الإجمالي وكذلك نسبة النمو السنوية عن الفترة من عام 1991 إلى عام 2021 م ، ومن ثم مؤشر التجارة الخارجية ،وتكمن أهمية معرفة نسبة التجارة الخارجية في معرفة ما إذا كان البلد أكثر انفتاحا أو أقل انفتاحا للتجارة الخارجية.

أولا: الميزان التجاري لقطاع الأدوية في المملكة العربية السعودية:

الميزان التجاري، المعروف أيضا باسم "الصادرات الصافية"، يمكن حسابه من خلال الفرق بين الصادرات والواردات للدولة خلال فترة زمنية معينة، فتعتبر الدولة ذات فائض إذا كانت مما يدل على ما إذا كانت الصادرات أكبر من الواردات والحالة المعاكسة، وهي التي تعرف بعجز الميزان التجاري وتتحقق إذا كانت الواردات أكبر من الصادرات (الهيئة العامة للإحصاء، 2020)؛ يشير الجدول (1) إلى التطور التاريخي للميزان التجاري في قطاع الدواء في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (1991–2021)؛ حيث نلاحظ وجود عجز مستمر في القطاع مما يلزم النظر إلى هذا القطاع من خلا وضع سياسات واستراتيجيات تسهم في نموه وتطوره .

السنوات	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري لقطاع الأدوية
1991	7507768	2323992294	-2316484526
1992	8799197	3145690739	-3136891542
1993	11472413	2710447801	-2698975388
1994	11290450	1963035758	-1951745308
1995	9898711	2812849062	-2802950351
1996	12304086	2871354120	-2859050034
1997	23883424	3238931801	-3215048377
1998	29152899	3320858957	-3291706058
1999	51613577	3346830394	-3295216817
2000	80191738	3256445383	-3176253645
2001	101034630	3577047477	-3476012847
2002	115301783	3707908391	-3592606608
2003	149037308	5397397950	-5248360642
2004	210992306	5715795980	-5504803674
2005	443816665	6428938974	-5985122309
2006	419099969	7194536688	-6775436719
2007	573159227	8244742745	-7671583518
2008	599943601	10157168445	-9557224844
2009	681920835	11940837923	-11258917088
2010	881902070	12574031790	-11692129720
2011	1100849245	14077409851	-12976560606
2012	1151586968	16479331996	-15327745028
2013	1565807179	19235068457	-17669261278

2014	1596015228	19895560665	-18299545437
2015	1793231000	21390351810	-19597120810
2016	1972323077	19355122349	-17382799272
2017	1558722662	19894663715	-18335941053
2018	1537572236	20908090556	-19370518320
2019	1617939995	20125906566	-18507966571
2020	1574867183	21308946258	-19734079075
2021	1508734976	25963113489	-24454378513
المجموع	21399972406	322562408384	-301162435978

جدول (1) : الميزان التجاري لقطاع الأدوية في المملكة العربية السعودية للفترة (1991-2021)م.

ومن خلال الرسم البياني التالي شكل (1) يمكن ملاحظة أن الميزان التجاري يأخذ بالتصاعد ولكن يتخذ قيم سالبة، وهذا عائد ارتفاع نسبة الواردات الدوائية بالنسبة للصادرات، ومن أسباب هذا العجز في قطاع الأدوية وبشكل خاص عائد إلى أن معظم مكونات الدواء مستورة من الخارج (العناني،2021، ص 271) ، وبالعودة إلى الإحصائيات السنوية الصادرة من الجهات الحكومية المختصة عن سنوات الدراسة يمكن ملاحظة أن المملكة العربية السعودية تحقق وبشكل سنوي فائض في ميزانها التجاري مما يقلل من أهمية العجز في هذا القطاع ،وكما هو معلوم فالمملكة لازالت إلى الوقت الراهن تعتمد على القطاع النفطي بشكل كبير مما يشكل جزء كبير من ايرادات المملكة وبشكل منتظم ؛ غير أن الأحداث الأخيرة من حروب وأوبئة وتقلبات سياسية واقتصادية متتالية غيرت الكثير من ملامح الأوضاع على جميع الأصعدة ؛ فتحقيق الأمن الدوائي أصبح من الأهداف التي تسعى الشعوب المختلفة إلى محاولة تحقيقها.

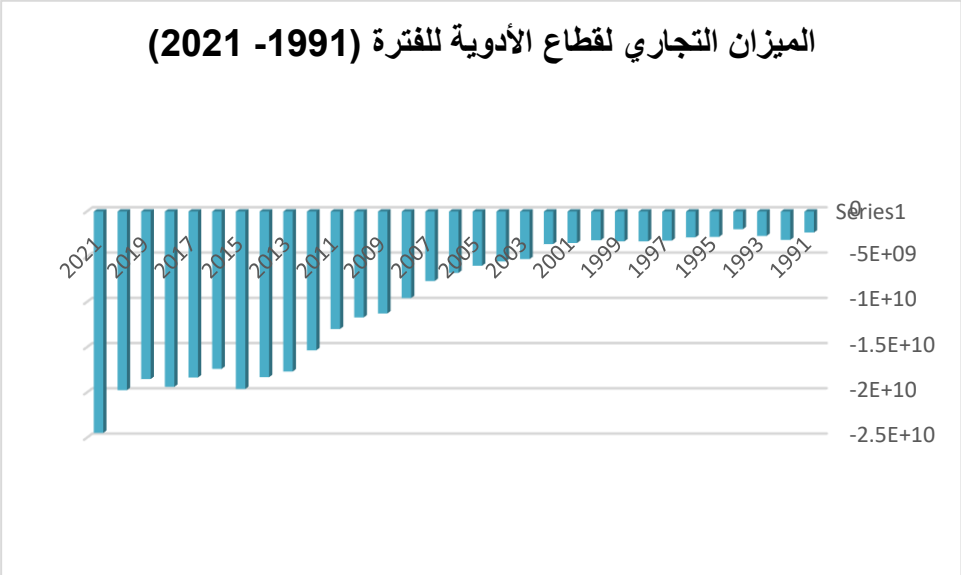

شكل (1): الميزان التجاري لقطاع الأدوية في المملكة العربية السعودية للفترة (1991-2021)م.

وبالنظر إلى الصناعات الدوائية نجد أنها من أهم مصادر النمو، وتحقيق المنافسة في العديد من الدول فعلى المستوى الدولي نجد أن أكبر المصدرين للأدوية هم ألمانيا وسويسرا وبلجيكا والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا مجتمعة، استحوذت تلك المجموعة الخماسية من موردي الأدوية الرئيسيين على ما يقرب من نصف (48.3٪) الأدوية ،والأدوية المصدرة عالميًا في عام 2021 (Workman، 2021)، وفي المقابل هنالك دول ينمو فيها قطاع الصناعات الدوائية نمو متسارعا مثل البرازيل، روسيا، الهند والصين (غرفة التجارة والصناعة العربية الألمانية ،2020) ،وعلى مستوى الدول العربية لقد حققت مملكة الأردن فائض في ميزانها التجاري لقطاع الأدوية (العناني،2021،ص270) ،وعلى الرغم من أن عدد المصانع هنالك قد بلغ ما يقارب 23 مصنع غير أن الأردن قد كانت من أوائل الدول التي عملت في هذا القطاع ،وذلك منذ عام 1962م وحيث آخر الاحصائيات فأن صادرات الأدوية دعمت الميزان التجاري الأردني؛ فقد وصلت صادرات الأدوية الأردنية إلى 637 مليون دولار ،وذلك خلال عام 2018 و 75% من المنتجات الدوائية في الأردن تُصدر إلى 80 دولة حول العالم ،ومن اجمالي الصادرات بلغ اجمالي الصادرات الدوائية 10% من صادرات الأردن، وتعد دولة الأردن الأولى عربيا في الصناعات الدوائية (أبو جابر، 2020) بينما المملكة العربية السعودية قد بدأت في هذا القطاع عبر الشركة السعودية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية في عام 1986م ،فيما قد بلغ عدد المصانع المشغلة لقطاع الأدوية ،و المسجلة في المملكة 40 مصنعا، وبلغت نسبة تغطيتها للسوق السعودي 36% ، فيما بلغ حجم النمو السنوي 5% ، وبحجم صادرات تتجاوز الـ 1.5 مليار ريال (عكاظ ، 2021) ،وبناء على ذلك فأنه يجب على المملكة العربية السعودية أن تتخذ خطوات مماثلة من خلال السعي الجاد في التحسين من ميزانها التجاري لقطاع الأدوية حيث إن تحقيق ميزان تجاري إيجابي لقطاع الأدوية له أهميته في تحقيق الأمن الدوائي داخليا ،والمساهمة في رفع نسبة الصادرات غير النفطية ؛فمن خلال البيانات المعطاة نجد أن الميزان التجاري لقطاع الأدوية في المملكة العربية السعودية وفق بيانات الجدول (1) ،وعن سنوات الدراسة من عام 1991 إلى عام 2021 م يعاني من عجز مستمر بلغ في نهاية 2021 (−301162435978) ولقد حقق أقل عجز في عام 1994م، وبالنظر إلى هذه الفترة نجد أنها تعقب حرب الخليج حيث أن أسعار النفط كانت في انخفاض دائم إذ بلغ أدنى مستوى لها عام 1994(المترك، 2017 ،ص 23) ،ولقد حقق الميزان الدوائي أعلى عجز في كلا من عامي 2020 و2021، وهي الفترة التي مر بها العالم بأزمة (virus covid 19) مما تسبب في تداعيات اقتصادية كبيرة الحقت الضرر بالعرض والطلب وظهرت بشكل جلي في تراجع قطاع الصناعات التحويلية وبشكل هائل ،ومن جانب آخر ارتفعت تكاليف الإقراض ،وذلك عائد لتشكيك البنوك في قدرة المستفيدين على السداد (غوبيناث، 2020) ،وكذلك المملكة العربية السعودية ،واجهت هذه الجائحة بفرض المزيد من الإجراءات ،و الارشادات الصحية ،ومن أبرز الإجراءات والتدابير التي قد اتخذتها المملكة توفير لقاحات للوقاية من المرض ،و وفق الموقع الرسمي لوزارة الصحة فاللقاحات المعتمدة لمواجهة الفايروس لدى المملكة هي: فايزر بيونتك (Pfizer–BioNTech). موديرنا. (Moderna). أكسفورد أسترازينكا (Oxford–Astrazeneca). جانسن (Janssen) (وزارة الصحة ،2022)، وبلغ اجمالي قيمة تكلفتها في عام 2021 ما يساوي 4,921,094,792 مقارنة عن العام السابق 2020 والذي تكلفت فيه المملكة لتوفير اللقاح ما يساوي 800,529,103، ويمكن من خلال الشكل (1) ملاحظة الفرق بين الصادرات والواردات من اللقاحات خلال 10 سنوات الماضية، وكيف ارتفعت نسبة المملكة من الواردات من اللقاحات 2021، وترافقت ارتفاع هذه النسبة مع بداية حملة التطعيم ضد (virus covid 19) في آواخر 2020 (وزارة الصحة، 2020)

الإصدار السادس – العدد تسعة وخمسون
تاريخ الإصدار: 2 – أيلول – 2023م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

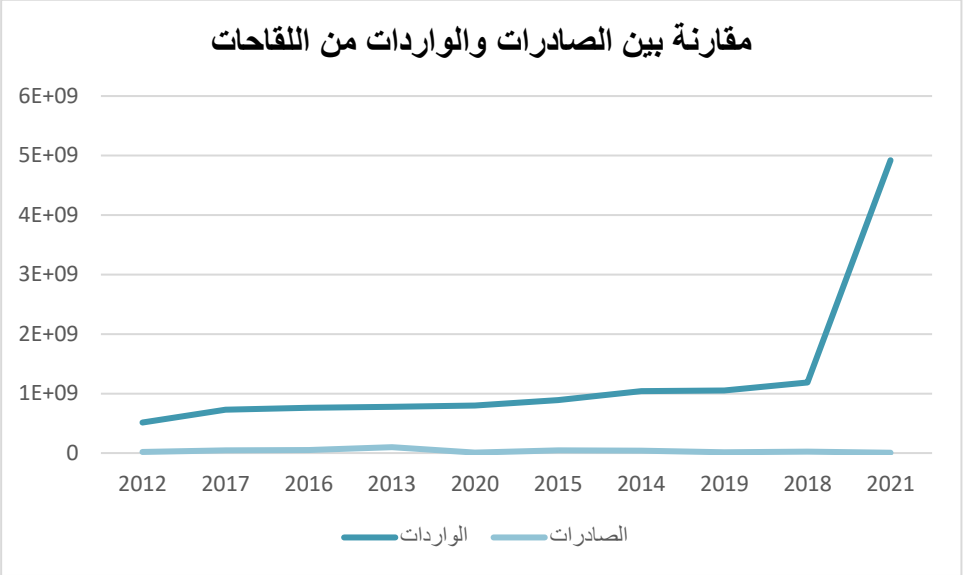

شكل (2): مقارنة بين الصادرات والواردات من اللقاحات (2012–2021)م.

وفي دراسة أعدها (الجهني، 2019، ص 102–105) حدد من خلالها أبرز التحديات التي تواجه قطاع الصناعات الدوائية في المملكة العربية السعودية، وذلك من خلال النقاط التالية:

أولا: سد الفجوة بين الطلب والعرض من الانتاج المحلي للدواء: ويعد السبب الأبرز من بين التحديات التي يواجها القطاع ،فالطلب على الدواء يأخذ بالتزايد مترافقا في ذلك مع زيادة الطلب على الخدمات الصحية ،والتوسع الذي حدث في هذا القطاع مما نتج عنه نمو حجم الطلب على المنتوجات الدوائية وفي المقابل واجه العرض قصور في تلبية الطلب المتزايد على الإنتاج المحلي مما اضطر الدولة إلى التوسع في زيادة الواردات الدوائية لسد الفجوة بين الطلب والعرض ،وتحمل ما يقابل ذلك من عبء مالي ،ولكي تتمكن الدولة من تضييق الفجوة فلابد من زيادة الانتاج الدوائي مما يخفض من واردات المملكة من الدواء متطلبا لحصول ذلك المزيد من الجهود في توطين الصناعة الدوائية عبر تبني استراتيجيات وطنية متعلقة في هذا المجال تحتوي حلول من شأنها النهوض بالقطاع (الجهني، 2019، ص 102).

ثانيا: مستوى جودة منتوجات شركات الأدوية الوطنية: وفق آخر الاحصائيات بلغت نسبة جودة الدواء في المملكة 30.2% مما يشكل تحدي لصناع الدواء، وذلك للمنافسة الذي يواجها السوق السعودي أمام الأسواق المنافسة، وهذا ما أثبتته نسبة تراجع الطلب المحلي على منتجات الصناعة الوطنية من الأدوية إلى 44 % (الجهني، 2019، ص 103)، ولذلك أهتمت المملكة العربية السعودية بجودة الأدوية وقامت بإنشاء الهيئة العامة للغذاء والدواء في مطلع عام 2003 ،ومن أبرز الأهداف التي حرصت الهيئة على تحقيقها الرقابة والاشراف على إجراءات التراخيص لمصانع الأدوية ،و المنتوجات الصيدلانية ،و نشر وتبادل المعلومات المؤسسية العلمية والمحلية والدولية و إنشاء قاعدة بيانات للدواء وفي السابق أدى نقص التشريعات الملائمة و ضعف السلطات التنظيمية إلى وصول أدوية خارجية غير مشروعة إلى السوق بكل سهول (Alhedethe،2017)؛غير أن الوضع الآن أصبح أكثر دقة وحرص مع تحسين من الخدمات المقدمة من قبل السلطات التنظيمية واشراك المواطن من جانب آخر ففي عام 2016 قامت المملكة العربية السعودية بإطلاق خدمة

تيقظ عبر الهيئة العامة للغذاء والدواء والتي تهدف من خلالها الهيئة في رصد الأعراض الجانبية للأدوية وجودة المستحضرات الصيدلانية والعشبية كذلك (الهيئة العامة للغذاء والدواء، 2016)

ثالثا: تطوير القدرات التنافسية لمواكبة التقدم العالمي في مجال صناعة الدواء: وذلك من خلال تبني أساليب الانتاج الحديثة والتي تزيد من كفاءة العملية الاقتصادية ولاسيما أن سوق الدواء يتميز بالنمو المتسارع مما يشكل تحديا للشركات الدوائية باستخدام اليات تتسم بالمرونة من جميع الجوانب (الجهني، 2019، ص 103)

رابعا: نقل وتوطين التقنية: تعد التقنية أبرز أدوات زيادة الانتاج مما ينعكس بشكل طردي على قدرة المنتجات الوطنية من الدواء على المقدرة التنافسية لمنتجاتها، ولا زالت المملكة رغم الجهود المبذولة في تطوير القطاع الدوائي على وجه الخصوص بحاجة إلى مضاعفة المقدرات التقنية التي من شانها إكساب المملكة المزيد من المزايا التنافسية إضافة إلى تحسين الأداء والإنتاجية من خلال "الأتمتة الصناعية" (الجهني، 2019، ص 104)، وفي السنوات الأخيرة سعت المملكة لعقد اتفاقيات مع شركات كبرى مثل شركة (جلاكسوسميثكلاين) وشركة (أمجن) لتوطين تقنيات بعض المستحضرات الدوائية ،وتكمن أهمية هذه الاتفاقات في دعم جهود المملكة في مساعيها لتوطين الصناعات الدوائية من جانب ،والمساهمة في زيادة المحتوى المحلي من جانب آخر (وزارة الصحة،2020)

خامسا: التكييف مع تشريعات ومستجدات منظمة التجارة العالمية: وتكمن أهمية هذا التحدي في التكييف مع قواعد منظمة التجارة العالمية وأنشطتها، وذلك باتباع استراتيجيات تعمل على الاستفادة من ايجابيات الانضمام للمنظمة مع العمل على محاولة تقليل الآثار السلبية مع الوضع في الاعتبار التحديات المستقبلية التي تواجه المنظمة ودخول موضوعات جديدة مثل العمالة والبيئة وغيرها. (الجهني، 2019، ص 104)

سادسا: تطوير مقدرات القوى العاملة الوطنية المشتغلة في صناعة الدواء: تعد المهارات ونوعية القوى العاملة التي تقوم عليها الصناعات من العوامل التي لها دور حسم في تطوير القطاع مما يزيد من المقدرة التنافسية للقطاع وفي هذا الإطار ينبغي على المملكة تكثيف العملية التعليمية والتدريبية في هذا المجال حتى تتناسب مخرجات هذه المؤسسة مع مجال صناعة الدواء (الجهني، 2019، ص 105)

سابعا: تطوير الادارة الصناعية في شركات صناعة الدواء: تطوير وتحسين الاداء والانتاجية يعود كفاءة ونوعية الادارة في هذه المنشآت فالعمل على تطوير الإدارات الصناعية يمكنها من مواجهة ومنافسة الأسواق العالمية (الجهني، 2019، ص 105)

ثامنا: زيادة الموارد والاستثمارات في مجال الصناعات الدوائية: حيث إنه وفق النسب المطروحة فإن مقدار مساهمة هذا القطاع في إجمالي الناتج المحلي لا تتجاوز 0.08%، ومن هنا نشأت الحاجة في توجيه الاستثمارات والموارد للقطاع عبر تطوير بيئات أعمال مناسبة (الجهني، 2019، ص 105)

ثانيا: تقدير مؤشرات الكفاءة الاقتصادية للتجارة الخارجية:

وفق الأدبيات الاقتصادية السابقة هنالك عدد من المؤشرات التي يمكن من خلالها تقدير مؤشرات التجارة الخارجية لقطاع الأدوية، ويمكن بناء على تحديدها قياس مستوى النمو والتقدم في القطاع، وفي هذه الدراسة سيتم الاعتماد على متوسط الميل للصادرات والواردات الدوائية والنمو السنوي للصادرات الدوائية والنمو السنوي للواردات الدوائية ودرجة الانكشاف الاقتصادي ومعدل التغطية.

السنوات	متوسط ميل الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي (بالمليون ريال)	نسبة النمو السنوية للصادرات الدوائية	متوسط ميل الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي (بالمليون ريال)	نسبة النمو السنوية للواردات الدوائية	درجة الانكشاف الاقتصادي	معدل التغطية
1991	0.006	–	0.18	–	183923	0.323055
1992	0.007	0.16	0.23	0.35	239303	0.279722
1993	0.001	0.86–	0.20	0.13–	209343	0.423266
1994	0.001	0.018–	0.15	0.27–	151001	0.575153
1995	0.007	7.75	0.21	0.43	215434	0.35191
1996	0.001	0.87–	0.21	0.020	214427	0.428512
1997	0.002	0.91	0.23	0.12	239973	0.737386
1998	0.002	0.26	0.23	0.025	239457	0.877872
1999	0.004	0.75	0.24	0.007	252419	1.542163
2000	0.006	0.56	0.22	0.026–	234629	2.462554
2001	0.007	0.26	0.25	0.098	261809	2.824526
2002	0.008	0.13	0.27	0.036	280034	3.109618
2003	0.010	0.29	0.35	0.45	365197	2.761281
2004	0.013	0.40	0.34	0.058	361474	3.69139
2005	0.026	1.11	0.37	0.12	397038	6.90342
2006	0.024	0.054–	0.40	0.11	427906	5.825253
2007	0.032	0.36	0.45	0.14	486601	6.951815
2008	0.031	0.045	0.52	0.87–	558696	5.906603
2009	0.036	0.137	0.63	10.7	669377	5.710829
2010	0.044	0.29	0.63	0.053	679325	7.013678
2011	0.050	0.24	0.64	0.11	696636	7.81997
2012	0.050	0.046	0.71	0.17	767664	6.988068
2013	0.066	0.36	0.81	0.16	881882	8.140377
2014	0.065	0.020	0.81	0.034	879058	8.021967
2015	0.070	0.012	0.84	0.075	910861	8.383364
2016	0.076	0.100	0.74	0.09–	824167	10.19019

2017	0.061	0.21-	0.77	0.027	835227	7.834878
2018	0.058	0.013-	0.79	0.05	852426	7.353958
2019	0.061	0.052	0.76	0.037-	823026	8.039091
2020	0.062	0.027-	0.84	0.058	903562	7.390638
2021	0.058	0.042-	0.99	0.21	1050668	5.811071
المتوسط	0.59	0.41	0.47	0.40	%51.91	%4.66

جدول (2) : نسبة نمو الصادرات والواردات الدوائية إلى الناتج المحلي الإجمالي ،و نسبة النمو السنوية للصادرات والواردات الدوائية في المملكة العربية السعودية للفترة (1991-2021)م.

أ- مؤشر الصادرات الدوائية إلى الناتج المحلي الإجمالي:

لتنويع الصادرات أهمية كبرى في البلدان المعتمدة اقتصاديا على النفط فتنوع الصادرات له دوره في تنويع الأنشطة المنافسة في التجارة الدولية مما يدل على قدرة الاقتصاد على تلبية الطلب المحلي دون إمكانية المنافسة الخارجية و من هنا يرتبط تنوع النشاط الإنتاجي بتنوع الصادرات (الخطيب، 2014، ص 116)، وفي حال المملكة العربية السعودية نجد أن مؤشراتها الاقتصادية ترتبط ارتباط مباشرا بالقطاع النفطي ، وعلى الرغم من تزايد مساهمة القطاع الغير نفطي في الناتج المحلي الاجمالي فلايزال القطاع النفطي يمثل النسبة الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي وحيث أنه ومنذ عام 2002 شكل الطلب العالمي للنفط نمو مطرداً للقطاع بخلاف عام 2014 وهي أحد الفترات التي انهارت فيها أسعار النفط وفي ذات الفترة زادت الصادرات السعودية غير النفطية مع ملاحظة أن هذه الزيادة شاملة للمنتوجات المرتبطة بالقطاع النفطي مثل اللدائن والمواد الكيميائية (حاسانوف وآخرون ، 2020 ،ص 5) ،ومن خلال حساب نسبة نمو الصادرات الدوائية بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي يمكن معرفة ما مدى مساهمة الصادرات الدوائية في حجم النشاط الاقتصادي الوطني حيث إنها تبرز دور السلع والخدمات في دفع عجلة النمو الاقتصادي فكلما كانت الصادرات بالنسبة إلى الناتج المحلي الاجمالي كبيرة فذلك يبرهن لنا ما مدى اعتماد النشاط الاقتصادي على الخارج، ويمكن حساب النسبة من خلال القانون التالي: الصادرات الدوائية÷ الناتج المحلي الإجمالي× 100 ، وتعكس هذه النسبة (دليلة،2018،ص240) ،ومن خلال الجدول(2) نستطيع ملاحظة أن نسبة متوسط الصادرات الدوائية إلى الناتج المحلي الاجمالي لا يوجد لها دور مهم في المساهمة في قطاع الصادرات الدوائية للمملكة العربية السعودية اذ بلغ نسبة متوسط القطاع 6% ، ،وهي جدا ضئيلة ،و تدل على انكماش الطلب لسوق الصادرات الدوائية للملكة العربية السعودية ،ويمكن كذلك ملاحظة أن النمو في السوق متذبذب طيلة فترة الدراسة ومن خلال البيانات المدرجة نستطيع مشاهدة تحسن في نسبة نمو الصادرات وخصوصا في كلا من عام 2015 و عام 2016 على التوالي حيث حققت فيهما الصادرات الدوائية أعلى نسبة نمو ،و نرى أن هذا التحسن يعود إلى رؤية المملكة العربية السعودية الموجهة لزيادة الصادرات الغير نفطية وفي المقابل تحقيق الأمن الغذائي والدوائي ،ونرى أن النسبة عاودت الانخفاض في الأعوام التالية ولكن بنسب متقاربة وهذا عائد إلى العديد من الخطط التنموية التي كانت تعمل عليها المملكة عن نفس الفترة؛ إضافة إلى مرور العالم بجائحة كورونا مما استدعى إلى ارتفاع واردات المملكة من اللقاحات وغيرها ،وحسب الإحصائيات ،والتقارير الدورية الواردة من الهيئة العامة للغذاء والدواء بلغت نسبة تغطية القطاع المحلي ما يقارب 20 % فيما يذهب ما تبقى إلى التصدير الخارجي ، ولقد اتفقت النسب مع الدراسة التي أعدها الدكتور محمد الجهني حيث أشار أن نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الاجمالي لاتزال متدنية خلال فترة الدراسة و أرجع الانخفاض إلى سببين رئيسيين(الجهني:2018 .ص114) وهما:

1- الاجراءات والقوانين الصارمة في الأسواق الخارجية خصوصا فيما يتعلق بتطبيق معاير الجودة العالمية الخاصة بسلع الصادر مما يؤثر على حجم الصادرات في المملكة العربية السعودية من المنتجات الدوائية.

2- اعتماد المملكة العربية السعودية في صادراتها الدوائية على الأدوية الجنيسة بشكل كامل، مما أثر على تنافسيتها في الأسواق الخارجية.

فعندما تنقطع أحد الأدوية ذات العلامة التجارية (المشهورة بعلاجها لمرض ما)، فإنه يمكن الموافقة على طرح دواء جنيس (مشابه) للبيع في الأسواق، وتملك الأدوية الجنسية نفس آلية العمل، والاستعمال، والجرعة، والتأثير كما يجب أن تكون لديها نفس المعايير الخاصة بالجودة، والسلامة. (موقع الهيئة العامة للغذاء والدواء) ،و من جانب آخر ووفق الدراسات والتقارير المعدة من قيل شركة التأمين (بوبا) أن آلية العمل القائمة بتنفيذ وتطوير الأدوية الجنيسة له دوره في تحقيق عوائد تم تقديرها بما يقارب 10 ملايين ريال سعودي بشكل سنوي من التكاليف المخصصة للأدوية هذا عدا عن كونه مساهم فعال في رفع قيمة الناتج المحلي ،وأيضا اتاحة العديد من الفرص العمل للباحثين (بوبا، 2019 ، ص 5)،ونظرا لأن المملكة سجلت أحد أعلى المعدلات المتعلقة بانتشار الأمراض تبعا لنمط أسلوب الحياة و خصوصا الأمراض المزمنة كالسكري ،والسمنة ،وارتفاع ضغط الدم ،و التي جميعها تندرج ضمن الأمراض غير السارية التي تشكل أحد أبرز الوفيات المتعلقة بنمط الحياة عقد مؤتمر دولي في الرياض لوضع سياسات ،وإجراءات للعمل على خفض نسبة الوفيات في الأمراض غير السارية أكدت من خلاله الدول المشاركة على أهمية وضع سياسات وإجراءات تساهم في خفض نسبة الوفيات في الأمراض غير السارية بمعدل 25% بحلول عام 2025م ،ووفق منظمة الصحة العالمية فأن خفض الوفيات المبكرة الناجمة عن الأمراض غير السارية بمقدار الثلث بحلول عام 2030 يعد أحد أبرز أهداف خطة التنمية المستدامة 2030 لما لأضرارها من دور في تقليص كلا من التنمية الاجتماعية والاقتصادية والعديد من السلبيات (وزارة الصحة ، 2012).

وبناء على ما سبق يمكن القول؛ أن الدواء الجنيس يعتبر ذو جانبين فمن جانب هو يغطي السوق المحلي مما يساهم في تقليل الطلب على الدواء من الأسواق الخارجية، ومن جانب آخر يقلل فرصة القطاع في الوصول إلى الأسواق الخارجية.

ب- مؤشر الواردات الدوائية إلى الناتج المحلي الإجمالي:

يعتمد الاقتصاد الوطني على المنتوجات المستوردة في السلع والخدمات التي لا يوجد لديها مقدرة لإنتاجها بصورة تنافسية (الخطيب، 2014، ص 117)، ويتم حساب نسبة نمو الواردات الدوائية بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي من خلال القانون التالي: الواردات الدوائية÷ الناتج المحلي الإجمالي × 100 وتعكس هذه النسبة ما مدى مساهمة الواردات الدوائية في تلبية احتياجات الطلب الكلي بمعنى انها تظهر لنا من خلال هذا المؤشر مدى حجم النشاط الدولي الموجه إلى السوق المحلي (دليلة،2018، ص239) ومن خلال البيانات في جدول (2) يتضح أن النسب قد تأثرت ببعض الأحداث العالمية ففي عام 2008 سجلت المملكة أدنى نسبة من الواردات الدوائية وهذا الانخفاض متزامن مع أحد أبرز الأزمات المالية العالمية فلقد طال التأثير كلا من جانبي الطلب والعرض مما نشأ عنه انخفاض الطلب العالمي على النفط مما أثر على حصيلة المملكة العربية السعودية من الصرف الأجنبي، وتراجعت حصيلة الصادرات بشكل أساسي، والأصول المحلية عانت من انخفاض الأسعار وتراجعت الاستثمارات ، وكل ما سبق أدى إلى تباطؤ الاقتصاد السعودي، حيث شكلت الإيرادات النفطية ٧٠ %من مجموع الإيرادات الكلية ، كما أن انخفاض أصول وثروات الأفراد والشركات، واهتزاز الأوضاع في بعض المؤسسات المالية والمصرفية المحلية، وانخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي غير المباشر، وانخفاض في السيولة الذي أثر على قطاع البنوك بسبب عوامل محلية، فلجأت السلطات النقدية إلى استخدام الفوائض المالية لحماية سعر الصرف وتأمين النظام المصرفي

مما أدى إلى فقدان جزء من الاحتياطيات الأجنبية وتراجع بناء على ذلك معدل نمو الاقتصاد السعودي و إيرادات التجارة الدولية (المحيميد،2014،ص23) ،ويمكن الملاحظة من خلال الشكل (3) نسبة النمو لكلا من قطاع الصادرات والواردات الدوائية ويتضح الانخفاض الذي حدث في عام 2008

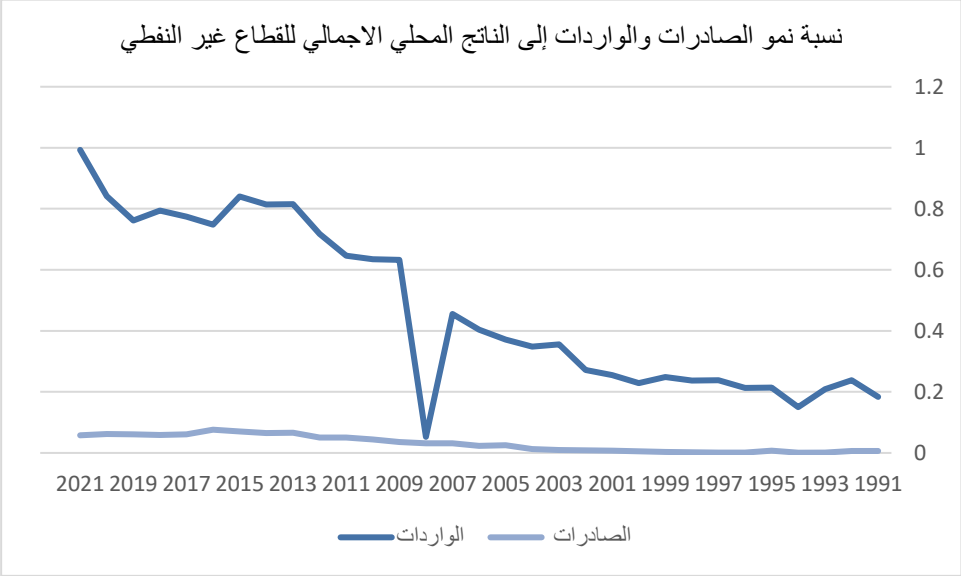

شكل (3): نسبة نمو الصادرات والواردات الدوائية إلى الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير النفطي

ونجد كذلك اتجاه المؤشر للارتفاع في كلا من عام 2020 وعام 2021 كما في الشكل (2)، وهي السنتين الذي واجه العالم تفشي وباء covid–19، وكما ذكر سابقا فأن ارتفاع الواردات الدوائية في السنتين الأخيرة عائد إلى ارتفاع كمية اللقاحات التي تم استيرادها من ضمن الواردات الدوائية للمملكة العربية السعودية، وقد كانت أول جرعة تم استخدامها 17 ديسمبر 2020 واستمرت المملكة في إعطاء الجرعات واستيراد أنواع متعددة من اللقاحات حتى عام 2022.

ج– درجة الانكشاف الاقتصادي:

يتم حساب مؤشر التجارة الخارجية بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي وذلك من خلال القانون التالي: الصادرات الدوائية + الواردات الدوائية ÷ الناتج المحلي الإجمالي × 100 يمكن من خلال هذا المؤشر أن نتعرف على مدة أهمية التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي، وذلك من خلال ايضاح المبادلات التجارية فنجد أن ارتفاع المؤشر يشير إلى تأثر الاقتصاد بالتجارة الخارجية أي أنها في حالة تبعية للخارج ،ووفق الدراسات الاقتصادية السابقة إذا بلغ مؤشر الانفتاح 40 % تعتبر الدولة منفتحة اقتصاديا (دليلة،2018،ص240) ،ومن خلال البيانات في الجدول (2) نجد أن متوسط درجة الانكشاف الاقتصادي د بلغت 51.19% بمعنى أن المملكة العربية السعودية تعد منفتحة اقتصاديا فيما يختص بجانبي الطلب والعرض ،وبالتالي فإن تأثر المملكة العربية السعودية بالأزمات الاقتصادية ،وغيرها من الأزمات ظاهر؛ ويمكن ملاحظة أن الأعوام التالية (2021 – 2015 – 2020 – 2014– 2013) ، مثلت أحد أبرز الأزمات التي

مرت على المملكة العربية السعودية ،ومنها أزمة النفط التي ألقت بظلالها على العالم في منتصف 2014 واستمرت بوادرها حتي نهاية 2015 ؛ أما عامي 2020 و 2021 كان العالم يمر بجائحة covid-19 .

د- معدل التغطية

يمكن من خلال مؤشر معدل التغطية قياس الكفاءة التي تتمتع بها الدولة اتجاه التجارة الخارجية فزيادة قيمة التغطية عن 100 % يشير إلى أن الميزان التجاري يحقق فائض لصالح الدولة، أي أن الصادرات لديها أمكانية سداد نفقات الاستيراد إضافة إلى أنها تعبر عن القوة الشرائية، وتوفر للدولة موارد النقد الأجنبي، ويمكن حساب قيمة معدل التغطية من خلال القانون التالي: الصادرات الدوائية÷ الواردات الدوائية × 100 (سليمان وآخرون، 2018، ص4) ،و يتضح من الجدول (2) أن النسب متذبذبة وتأخذ بالزيادة ولقد تحققت أعلى نسب تغطية في عام 2016 حيث بلغت 101 % ،و هو العام الذي عقب أزمة انخفاض أسعار النفط كما ذكر آنفا ، وهو العام الذي قررت فيه المملكة العربة السعودية رفع كفاءة الاقتصاد الوطني ،وإطلاق العديد من البرامج التنموية أبرزها برنامج التحول الاقتصادي للمملكة والذي تهدف من خلاله إلى تنويع مصادر دخلها وتوجيه العمل على تطوير القطاعات والصناعات الأخرى غير النفطية ،وكذلك فتحت السوق السعودي أمام الاستثمارات الأجنبية

أما أقل نسبة 1992 وقد بلغت 28%، وهو العام الذي عقب حرب الخليج، وبلغ عجز الميزانية 6171 بليون ريال حيث تم دمج الميزانية لكلا من عام 1990 و1991 معا (الدخيل،2010، ص183).

3. النموذج القياسي والبيانات المستخدمة

يختص هذا الجزء من الدراسة بطرح الجانب التطبيقي للدراسة حيث يتم توصيف نموذج تحليل الانحدار الخطي المتعدد Multiple Regression Analysis، للتعبير عن العلاقة بين النمو الاقتصادي كمتغير تابع –معبرا عنه بالناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير النفطي GDP بالأسعار الثابتة –، وبين المتغيرات المستقلة المتمثلة في الصادرات والواردات الدوائية، والتي تم اختيارها استناداً على الدراسات السابقة، وقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على بيانات الإحصاءات الرسمية، والتي تم الحصول عليها من الهيئة العامة للإحصاء، وبتحديد المتغيرات والفرضيات المطلوب اختبارها ولقد تم إجراء الاختبارات الوصفية والتعرف على الاتجاه العام للمتغيرات، بواسطة البرنامج الاحصائي E-views12، و اتباع طريقة Autoregressive Distributed Lag (ARDL) ،وذلك لتقدير العلاقة محل الدراسة عبر صياغة دالة رياضية ومن ثم تحليل نتائج الدارسة

3-1 توصيف نموذج الدراسة

سوف يتم استخدام النموذج الاقتصادي القياسي لفحص أثر المتغيرات المستقلة المرتبطة بالصادرات والواردات الدوائية على الناتج المحلي الإجمالي (غير النفطي) بالأسعار الثابتة كمقياس للنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (1991-2021)، وذلك باستخدام بيانات السلاسل الزمنية، ولتحقيق ذلك سوف يتم جمع البيانات الخاصة بالنموذج القياسي العام لاستخدامها في هذه الدراسة؛ تم إنشاء النموذج القياسي التالي لهذه المتغيرات على النحو التالي:

$$Y = C + \beta_1 X1 + \beta_2 X + E$$

الإصدار السادس – العدد تسعة وخمسون
تاريخ الإصدار: 2 – أيلول – 2023م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

Y: يعبر عن المتغير التابع (وهو عبارة عن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي) وهو ما نرغب التنبؤ به أو تفسيره. وهو ما نرغب التنبؤ به أو تفسيره.

c: تعبر عن الحد الثابت.

(β) معامل الانحدار coefficient أو الميل slope (وهو عبارة عن مقدار التأثير في المتغير التابع نتيجة للتغير في المتغير المستقل).

- X1: وهو المتغير المستقل الأول ويمثل الصادرات المحسوبة بالريال السعودي.
- X2: المتغير المستقل الثاني ويمثل الواردات المحسوبة بالريال السعودي.
- E: ويعبر عن حد الخطأ العشوائي

وللتحسين من جودة النتائج تم أخذ اللوغاريتم لنموذج السابق فأصبح كما يلي:

$$\log Y = C + \log\beta_1 X1 + \log\beta_2 X + E$$

3-2 متغيرات النموذج

- **توصيف المتغيرات القياسية:** وفق النظريات الاقتصادية والدراسات السابقة يتم توصيف المتغيرات كما يلي:

الرمز	اسم المتغير	نوعه	قياسه	مصدر البيانات
Y	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي بالأسعار الثابتة	متغير تابع	(GDP= C+ G+ I+ NX) محسوب بالريال السعودي تم الحصول عليها من بيانات ثانوية	الهيئة العامة للإحصاء
X1	الصادرات الدوائية (X)	متغير مستقل	محسوبة بالريال السعودي تم الحصول عليها من بيانات ثانوية	الهيئة العامة للإحصاء
X2	الواردات الدوائية (M)	متغير مستقل	محسوبة بالريال السعودي تم الحصول عليها من بيانات ثانوية	الهيئة العامة للإحصاء

جدول (3): متغيرات الدراسة

الاتجاه العام لمتغيرات الدراسة من الفترة 1991 إلى الفترة 2021

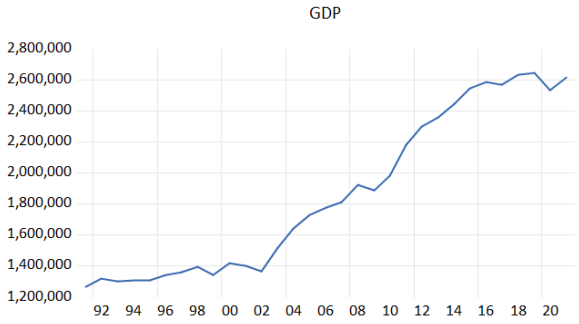

الشكل (4): الاتجاه العام للناتج المحلي الاجمالي للقطاع غير النفطي

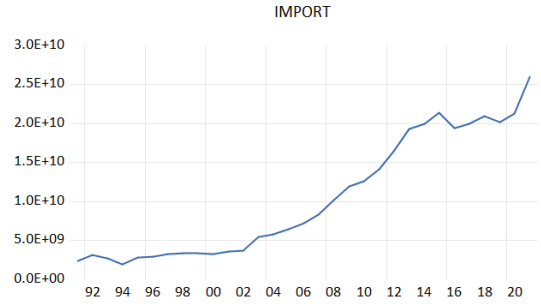

الشكل (5): الاتجاه العام للصادرات الدوائية

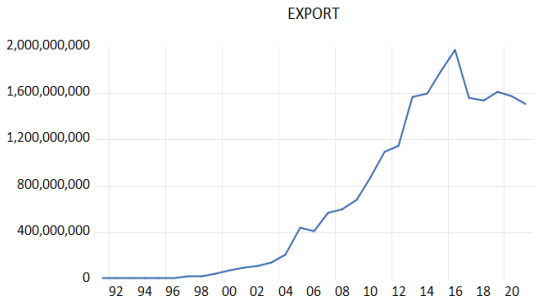

الشكل (6): الاتجاه العام للواردات الدوائية

3-3 نتائج تقدير النموذج

أ. اختبارات جذر الوحدة (Unit root test):

أولا: اختبار السكون للسلاسل الزمنية للنموذج stationarity:

يعد اختبار السكون من الاختبارات القبلية للسلاسل الزمنية، والتي يهدف من خلالها تقدير العلاقة بين متغيراتها، وتكون السلسلة مستقرة عندما تتذبذب حول وسط حسابي ثابت لا يعتمد على اتجاه زمني وهنا يمكننا القول إنها مستقرة، وبشكل تام ولاختبار السكون (stationarity) السلاسل الزمنية للمتغيرات فإن ذلك يتطلب اختبار جذر الوحدة وأهم الاختبارات وأكثرها شيوعا اختبار (Dickey–Fuller).

ب. قبل بداية الاختبار لابد من تحديد فترة الابطاء للمتغيرات:

أولا: متغير GDP: من خلال البيانات التي سبق الحصول عليها نجد أن فترة الابطاء المثلى لمتغير GDPعند (1) لكل المقاييس الظاهرة

ثانيا: الصادرات الدوائية: من خلال البيانات السابقة نجد أن فترة الابطاء المثلى لمتغير الصادرات عند (1) وهو عند مقياس Schwarz information criterion أما باقي المقاييس فكانت فترة الابطاء المثلى عند (9) ولكن سيتم الاعتماد على مقياس Schwarz information criterion لأنه يعتبر أمثل المقاييس

ثالثا: الواردات الدوائية من خلال البيانات السابقة نجد أن فترة الابطاء المثلى لمتغير الواردات عند (1) لكل المقاييس الظاهرة

ثانيا: اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test):

وللتأكد من استقرار وسكون السلاسل الزمنية سيطبق على النموذج اختبار جذر الوحدة للتأكد من استقراريه النموذج ومن أنها غير متكاملة عن الفارق الثاني وذلك بتطبيق كلا من اختبار ديكي فوللر الموسع واختبار فيلبس بيرون

إذا كانت (t) المحسوبة أكبر من (t) الجدولية نرفض فرض العدم ونقبل البديل ،وبالتالي تكون السلسلة ساكنة أو مستقرة؛ أما إذا كانت (t) المحسوبة أصغر من (t) الجدولية نقبل فرضية العدم ،وبالتالي تكون السلسلة غير ساكنة أو مستقرة (عبيد،2017، ص406) ،وحسب النتائج المدرجة في الجدولين التاليين (4) (5) نجد أن نتائج السلاسل الزمنية عند المستوى ((0) I level In)عند كلا من الثابت والقاطع أن النتائج غير معنوية عند 5 % والسلسلة غير ساكنة حيث إن (t) الجدولية أكبر من (t) المحسوبة وبالتالي نقبل فرض العدم القائل بوجود جذر وحدة ونرفض الفرض البديل ؛أما عند المستوى ((1) I First difference) عند كلا من الثابت والقاطع نجد أن النتائج معنوية عند 5% ،والسلسلة ساكنة حيث إن (t) المحسوبة أكبر من (t) الجدولية ،وبالتالي نقبل فرض البديل القائل بعدم وجود جذر وحدة ونرفض فرض العدم ، ويمكن القول إن متغيرات الدراسة متكاملة من الدرجة الأولى عند ذات الرتبة.

Dicky–Fuller Generalized Last Squared Unit root test					
		In level I (0)		First difference I (1)	
Variables	Test for unit root in	Intercept	Intercept & trends	Intercept	Intercept & trends
GDP	t–Statistic	0.22889	1.910085	4.473272	4.482820
	prob	0.9696	0.6244	0.0014	0.0067

EXPORT	t–Statistic	0.318030	1.749891	5.014488	4.913579
	prob	0.9108	0.7034	0.0003	0.0024
IMPORT	t–Statistic	1.459665	1.560999	3.124766	3.658780
	prob	0.9988	0.7844	0.0357	0.0420

جدول (4): القيم المطلقة لـ متغيرات (ADF) عند المستوى LEVEL وFIREST DEVRENSE

Phillips–Perron Unit root test.					
		In level I (0)		First difference I (1)	
Variables	Test for unit root in	Intercept	Intercept & trends	Intercept	Intercept & trends
GDP	t–Statistic	0.102356	1.960425	4.502302	4.505100
	prob	0.9606	0.5984	0.0013	0.0063
EXPORT	t–Statistic	0.454024	1.965900	5.114026	5.029007
	prob	0.8869	0.5956	0.0003	0.0018
IMPORT	t–Statistic	1.297548	1.604521	3.138439	3.658780
	prob	0.9980	0.7672	0.0347	0.0420

جدول (5): القيم المطلقة لـ متغيرات (PP) عند المستوى LEVEL وFIREST DEVRENSE

ت. اختبار العلاقات التوازنية:

يوضح الجدول رقم (6) إلى أن قيمة statistics–F أكبر من جميع الحدود عند كلا من (0) I و(1) I، وفي هذه الحالة نرفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج، وقيمة T–Bounds Test (3.619449) وهي أكبر من حدود (0) I وأكبر من حدود (1) I عند مستوى 10% و5 % أي أن القيمة أكبر من معظم الحدود وبالتالي نرفض الفرض الصفري ونقبل البديل أي أن العلاقة بين الحدود منطقية

ARDL (1, 0, 0) Estimated long run coefficients using the ARDL approach, dependent variable is GDP F–Bounds Test			
F–statistic	Significance	I (0)	I (1)
8.140511	10 %	2.63	3.35
	5%	3.1	3.87
	1%	4.13	5

جدول (6): اختبار العلاقات التوزانية

في الجدول التالي (7) يتضح العلاقة الخطية بين الصادرات الدوائية و (GDP) للقطاع غير النفطي على المدى الطويل فزيادة الصادرات الدوائية بنسبة 0.016% تزيد (GDP) بنسبة 1% و نجد أن النسبة ضئيلة وهذا عائد إلى اعتماد المملكة العربية السعودية على العوائد النفطية مما يعني أن الانتاج يتحدد وفق عوامل خارج عن قدرة الدولة على فرض سيطرتها على الأنشطة الاقتصادية المختلفة –كما جاء في دراسة (دليلة،2018) ومن جانب آخر فالمملكة تعتمد على عدد من الصادرات في مقدمتها السلع الأولية والأبرز من بينهم النفط ويليه مشتقات النفط – كما جاء في دراسة(Khayat,2019) والذي طرح الكثير من النظريات التي تدعم أن فكرة أن الدول المعتمدة على الصادرات النفطية يجعل المردود لباقي الصادرات على الناتج المحلي الإجمالي ليس ذو أثر واضح

ويتضح من الجدول العلاقة الخطية بين الواردات الدوائية و (GDP) على المدى الطويل فزيادة الواردات الدوائية بنسبة 166% تزيد (GDP) للقطاع غير النفطي بنسبة 1% ا حيث إنه وكما هو معلوم فالدول النامية تعاني من اختناقات في جانب العرض، ولتخفيف من أثر تلك الاختناقات لابد من استخدام الواردات، ومن جانب آخر قد تؤدي زيادة الواردات إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير النفطي حيث إن توفر الأدوية يسهم في حصول المواطنين على الصحة الجيدة اذ يعد رأس المال البشري هو أحد سائل الإنتاج والاستثمار

Estimated long run coefficients using the ARDL approach. ARDL (1, 0, 0) selected based on Schwarz Bayesian Criterion, the dependent variable is GDP				
Variables	Coefficient	Standard Error	t–Statistic	.Prob
GDP (–1)	0.528638	0,130230	4.059249	0.0004
EXPORT	0.000169	8.70005	4.088073	0.0052
IMPORT	1.66005	7.750006	4.457377	0.0364

جدول (7): نتائج انحدار النموذج عبر برنامج EVIEWSباستخدام طريقة ARDL في الأجل الطويل

ويتضح من الجدول اللاحق أن جميع المعاملات معنوية في الأجل القصير، أما معامل إبطاء حد تصحيح الخطأ ECM سالب ومعنوي عندي 1% (. Prop=0.0007 ,0.47– =ECM (–1)) مما يعني أن تعديل الناتج المحلي الاجمالي للقطاع غير النفطي نحو قيمته التوزانية في الأجل الطويل يحدث وبشكل سريع في الاتجاه المعاكس ومناسب احصائيا.

الإصدار السادس – العدد تسعة وخمسون
تاريخ الإصدار: 2 – أيلول – 2023م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

Error correction representation for the selected ARDL model. ARDL (1, 0, 0) selected based on Schwarz Bayesian Criterion, dependent variable is GDP				
Variables	Coefficient	Standard Error	t-Statistic	.Prob
EXPORT	0.000359	0.000147	2.451296	0.0213
IMPORT	3.52005	1.131005	2.682668	0.0125
ConitEq(-1)*	-0.471362	0.122093	-3.86089	0.0007

جدول (8): اختبار العلاقة التوازنية في الاجل القصير

ث. الاختبارات الخاصة بسلسلة البواقي

1- اختبار الارتباط الذاتي Serial Correlation LM Test

2- اختبار التوزيع الطبيعي Normality Test (Jarque & Bera, 1980)

3- اختبار عدم تجانس التباين Test Heteroskedasticity بـ ARCH

Residuals Diagnostics Tests				
Test		**Stat-Value**		Prob
Breusch-Godfrey serial correlation LM test Null hypothesis: no serial correlation at up to 2 lags		**F-Statistic**	1.074262	0.3574
		Obs*RSquare	2.464985	0.2916
الاحتمالية أكبر من 5 % أي أنها لا تحتوي على مشكلة الارتباط الذاتي				
Test		**Stat-Value**		Prob
Normality test (Jarque bera) Null hypothesis: Residual are normally Distributed		**F-Statistic**	1.43685	0.487519
		Obs*RSquare	0.18	0.11
الاحتمالية أكبر من 5%أي أنها غير معنوية إذا نقبل فرضية العدم والتي تنص بعدم وجود مشكلة ثبات تجانس التباين.				
Test			**Stat-Value**	Prob
Heteroskedasticity Test Null hypothesis: Heteroskedasticity	**Breusch Pagan Godfrey**	**F-Statistic**	0.303630	0.8225
		RSquare	1.015452	0.7975
	ARCH	**F-Statistic**	0.0180	0.8942
		RSquare	0.019331	0.8894
الاحتمالية أكبر من 5%أي أنها غير معنوية إذا نقبل فرضية العدم والتي تنص بإن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.				

جدول (5): الاختبارات الخاصة بسلسلة البواقي

ج. دراسة استقرار بواقي الجذور

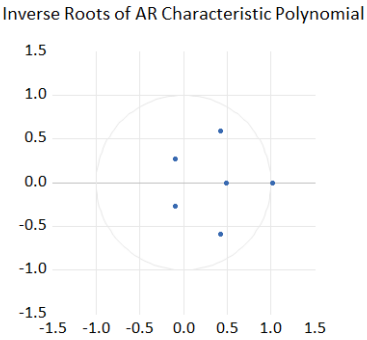

شكل (7): استقرار بواقي الجذور

ولتأكد من استقرارها نستخدم اختبارات الجذور المتعددة فبعد النموذج مستقر إذا كانت نتائج الانحدار الذاتي مستقرة أي أن الجذور أقل من واحد ويمكن من خلال الشكل (4) توضيح نتائج الاختبار ومن خلال الشكل يتبين لنا أن مقلوب الجذور الأحادية لكثير الحدود يقع داخل الدائرة الأحادية ومنه النموذج VAR (1) مستقر

4. النتائج

أولاً: نتائج الدراسة الوصفية:

الميزان التجاري لقطاع الأدوية يأخذ قيم سالبة طول فترة الدراسة، وهذا عائد لارتفاع الواردات الدوائية عن الصادرات، ومن خلال النسب نستطيع ملاحظة تأثر الميزان إما بالارتفاع وقت الجوائح أو الانخفاض وقت الأزمات مثل أزمة حرب الخليج أو القطاع النفطي.

نسبة متوسط الصادرات الدوائية إلى الناتج المحلي الاجمالي 6%، وهي جدا ضئيلة، وتدل على انكماش الطلب لسوق الصادرات الدوائية للملكة العربية السعودية، ويمكن كذلك ملاحظة أن النمو في السوق يأخذ بالتزايد، ولكن يتأثر في أوقات الأزمات، وكذلك نسبة الميل المتوسط للواردات الدوائية.

يتضح من خلال النسب أن المملكة لا يمكنها تغطية السوق المحلي وتعتمد على السوق الخارجي، ويظهر أثر الواردات جليا من خلال الأزمات. ووفق نتائج الانكشاف الاقتصادي فالمملكة العربية السعودية قد بلغت (51%) أي أنها تعد منفتحة اقتصاديا لأي أحداث عالمية طارئة وأوضحت النتائج ذلك الأثر في كلا من أزمة النفط وأزمة covid-19.

اما معدل التغطية فلقد كان متذبذب طوال فترة الدراسة وحققت 2016 أعلى معدل تغطية، وهو العام الذي اتجهت المملكة بطرح رؤية 2030 والتي من أهم مضامينها التحسين الداخلي في كافة القطاعات، وتنوع قاعدة الصادرات للمملكة.

أخيرا فإن ضعف الصادرات الدوائية للمملكة لا يعبر بالضرورة عن خلل في صادرات المملكة ككل حيث إن المملكة وبالعموم تعتمد وبشكل كبير على الصادرات النفطية، ولكن في المرحلة الحالية ومع الأزمات الطارئة، والأحداث العالمية المتجددة فإن الوضع يفرض مواجهة التحديات والنظر للمستقبل بشكل مختلف.

ثانيا: نتائج الدراسة القياسية:

لقد بحثت الدراسة في أثر كلا من الصادرات والواردات الدوائية على الناتج المحلي الاجمالي للقطاع غير النفطي في المملكة العربية السعودية، ولقد توصلت في نتائجها المستندة على منهجية ARDL إلى أن الصادرات والواردات الدوائية ذو علاقة طردية بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي للقطاع غير النفطي على الدى الطويل.

ولقد أوضحت النتائج أن نسبة الصادرات الدوائية بالنسبة (GDP) للقطاع غير النفطي على المدى الطويل ضئيلة وهذا عائد إلى اعتماد المملكة العربية السعودية على العوائد النفطية مما يعني أن الانتاج يتحدد وفق عوامل خارج عن قدرة الدولة على فرض سيطرتها على الأنشطة الاقتصادية المختلفة ومن جانب آخر فالمملكة تعتمد على عدد من الصادرات في مقدمتها السلع الأولية والأبرز من بينهم النفط ويليه مشتقات النفط فالدول المعتمدة على الصادرات النفطية يكون مردودها بالنسبة لباقي الصادرات على الناتج المحلي الإجمالي ليس ذو أثر واضح

ولقد أوضحت النتائج أن نسبة الواردات الدوائية بالنسبة (GDP) للقطاع غير النفطي على المدى الطويل لها أثر إيجابي فزيادة الواردات الدوائية في الدول النامية يجعلها تعاني من اختناقات في جانب العرض، ولتخفيف من أثر تلك الاختناقات لابد من استخدام الواردات، ومن جانب آخر قد تؤدي زيادة الواردات إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير النفطي حيث إن توفر الأدوية يسهم في حصول المواطنين على الصحة الجيدة اذ يعد رأس المال البشري هو أحد سائل الإنتاج والاستثمار لما لهم من دور في تشكيل قوة العمل.

- **5. التوصيات**

- من خلال النتائج التي تم التوصل لها فأجد أنه يجب التوسع في قاعدة الصادرات الدوائية لما للصادرات غير النفطية من أثر ايجابي في النمو الاقتصادي، وتنميتها وذلك باتباع الأليات المناسبة للتنمية والدخول لأسواق عالمية جديدة، مع مراعاة أنه يجب إحلال الواردات، وتشجيع الصادرات غير التقليدية لتحقيق إيرادات غير استثنائية حيث إن التركيز على نمو الصادرات وحده قد يعد سببا للنمو الاقتصادي في المدى القصير، والعكس على المدى الطويل.
- محاولة معالجة أبرز التحديات الذي توجه القطاع من خلال التوجه للأسواق العالمية والتي حققت ريادة في هذا المجال.
- تعزيز قيمة الصحة الجيدة ونشر الوعي بين الأفراد مما يسهم في خفض العديد من الأمراض وأبرزها الأمراض غير السارية.
- إعادة الدراسة باستخدام المؤشرات الاقتصادية مع الناتج المحلي الإجمالي دون استثناء القطاع النفطي ومقارنة كلا الدراستين.
- إنشاء مركز دراسات بخلاف المراكز الخاصة للشركات يركز على البحوث والدراسات الدوائية.

المراجع:

موقع الهيئة العامة للإحصاء. (2019). **نسبة الصادرات غير النفطية إلى الناتج المحلي الاجمالي**. تم الاستيراد من: https://www.stats.gov.sa/

هيئة تنمية الصادرات السعودية. (2019). **تنمية الصادرات الصناعية غير النفطية أو البتروكيماوية: الواقع والتحديات**. تم الاستيراد من: https://www.saudiexports.gov.sa/ar

شهاب، خالد. وآخرون. (2021). دور الاقتصاد الصناعي في تنمية الاقتصاد الدوائي في الأردن 2000–2019. تم الاستيراد من: http://mabdaa.edu.iq/

الجبوري، غزوان. (2018). **أثر صادرات الصناعة الدوائية في تحسين الميزان التجاري في الأردن**. (رسالة ماجستير) تم الاستيراد من http://search.mandumah.com/Record/902581

بوخاري، مصطفى. (2018). **مفهوم الدواء الجنيس وخصائصه من المنظور القانوني**. (رسالة دكتوراة). 2. (6).

موقع الهيئة العامة للغذاء والدواء. (2020). مركز التوعية. مقالات توعوية. **ما هو الدواء الجنيس؟**. تم الاستيراد من: https://old.sfda.gov.sa/ar/drug/awareness/news/

موقع وزارة الصحة. (2012). **مؤتمر دولي في الرياض لوضع سياسات وإجراءات لخفض نسبة الوفيات في الأمراض غير السارية** تم الاستيراد من: https://www.moh.gov.sa/

المترك، خالد. (2017). **دراسة حول مستقبل الاستثمار في القطاع النفطي بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي**. مركز الخليج لسياسات التنمية. دراسات في الاقتصاد والتنمية. تم الاستيراد من https://gulfpolicies.org/

هيئة تنمية الصادرات السعودية. (2015)."**واردات الصناعات الدوائية دول مختارة من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا**". تم الاستيراد من https://www.saudiexports.gov.sa/ar

غوبيناث، غيتا. (2020). **الحد من التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا بوضع سياسات موجهة كبيرة**. صندوق النقد الدولي. تم الاستيراد من https://www.imf.org/ar/News/Articles

غرفة التجارة والصناعة الألمانية العربية. (2020). **صناعة الادوية في ألمانيا القطاع الأكثر نشاطاً في البحث العلمي**. تم الاستيراد من https://ghorfa.de/ar/

العناني، وآخرون. (2021). **أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري لقطاع الأدوية المصري (دراسة تطبيقية)**. 41. (3). تم الاستيراد من https://caf.journals.ekb.eg/article_199342.html

ابوجابر، معتصم. (2020). **75% من المنتجات الدوائية الأردنية تصدر إلى 80 دولة**. تم الاستيراد من https://www.almamlakatv.com/

وزير الصناعة: نسعى لجعل المملكة مركزا لصناعات الأدوية والأمن الدوائي (2021). صحيفة عكاظ. تم الاستيراد من: https://www.okaz.com.sa/economy

وزارة الصحة، (2022). تم الاستيراد من: https://www.moh.gov.sa/eServices/Pages/Covid19-egistration.aspx

تقرير الهيئة العامة للإحصاء. (2020). الميزان التجاري للربع الأول2020.تم الاستيراد من: https://www.stats.gov.sa/

الجهني، محمد. (2019/2018). توطين صناعة الدواء في المملكة العربية السعودية وقدرتها التنافسية: (دراسة تطبيقية على الشركة السعودية للصناعات الدوائية) خلال الفترة من (2005 م –2017 م). (رسالة دكتوراة). المملكة العربية السعودية: المدينة المنورة.

الهيئة العامة للغذاء والدواء. (2016). "هيئة الغذاء والدواء" تطلق خدمة "تيقظ".. لمحاصرة الأعراض الجانبية للأدوية. تم الاستيراد من https://sfda.gov.sa/ar

دليلة، طالب (2018). أثر الصادرات و الواردات على النمو الاقتصادي في ظل التطورات العالمية الراهنة. 2. (1).

وزارة الصحة. (2020). (سبيماكو) الدوائية توطن تقنية لأدوية بيولوجية بتحالفها مع (أمجن) الأمريكية. تم الاستيراد من: https://www.moh.gov.sa/

الخطيب، ممدوح. (2014). التنويع وأثره على النمو في الاقتصاد السعودي. مجلة جامعة الملك سعود. 26. (2)

حاسانوف، فخري (2020). الصادرات السعودية غير النفطية قبل وبعد جائحة كوفيد –19: الآثار التاريخية للمحددات وتحليل السيناريو. تم الاستيراد من: مركز الملك عبد الله للدراسات والبحوث البترولية.

المحيميد، أحمد. هندي، أيمن. (2014). قنوات انتقال الأزمة المالية العالمية إلى اقتصاد المملكة العربية السعودية. مجلة جامعة الملك سعود. 26. (1).

سليمان، أحمد (2018). التحليل الاقتصادي للتجارة الخارجية الغذائية العربية ومؤشرات كفاءتها. المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي.26. (3).

الدخيل، عبد العزيز. (2010). سوق الأسهم السعودي قراءة تاريخية واستشراف للمستقبل. دار الفارابي: بيروت.

عبيد، حميد. (2017). الاقتصاد القياسي. ط 1. دار الكتب للنشر والتوزيع: العراق

المراجع الأجنبية:

Workman, Daniel. (2021). Drugs and Medicine Exports by Country. Retrieved from: https://www.worldstopexports.com/drugs-medicine-exports-country/

Alhedethe, Abdulaziz. Others. (2017). An Evaluation of Prevalence of Low Quality of Medicines in Saudi Arabia and Factors Associated an Analytical Comparative Study.2. (1).

Toda, H. Y., & Yamamoto, T. (1995). "**Statistical inference in vector autoregressions with possibly integrated processes**". Journal of econometrics, Vol 66, P 225-250

Khayati, Anis. (2019). The Effects of Oil and Non-oil Exports on Economic Growth in Bahrain. International Journal of Energy Economics and Policy, 9(3), 160-164.

aswinder,Singh.(2018).Growth Performance of Indian Pharmaceutical Exports in Changing Policy Paradigm: An Empirical Analysis.Amity Journal of Economics. 3 (1(30-16) ,(